باب القود وهو فيما دون النفس عد ٣ اي ضربه قصدا

بغير ما ذكر فيما دون النفس عد موجب للقصاص

فليس فيما دون النفس شبه عمد م وفي الخطأ ولو على

عبده ٣ انما قال هذا لدفع توهم ان العبد مال وضمان

الاموال لا يكون على العاقلة فمع ذلك اذا كان قتله

خطأ يكون الدية على العاقلة م وقصدا كرميه مسلما ظنه

صيدا او حربيا او فعله كرميه عرضا فاصاب آدميا ٣

الخطأ ضربان خطأ في القصد وخطأ في الفعل فالخطأ

في الفعل ان يقصد فعله فصدر منه فعل اخر كما اذا

رمى الغرض فاصاب غيره والخطأ في

القصد ان لا يكون الخطأ في الفعل وانما يكون الخطأ

في قصده فانه قصد بهذا الفعل حربيا لكن اخطأ

في هذا القصد حيث لم يكن ما قصده وليس في الخطأ

اثم القتل بل اثم ترك الاحتياط فان شرع الكفارة

دليل الاثم م وما جرى مجراه كنائم سقط على اخر فقتله ٣ اي كفعل نائم سقط على اخر فقتله ذلك

الشخص بسبب سقوطه عليه م كفارة ودية على عاقلته

وفي

وذكر الخاصي بعقبه وفي القتل بالسبب اي بكونه سببا للقتل

وفي القتل بسبب كتلفه ٣ اي كالبادة فم بوضع حجر

وحفر بئر في غير ملكه دية على العاقلة بلا كفارة ولا

ارث الا هنا ٣ هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله

يجب الكفارة ويحرمان الميراث الحاقا بالخطأ

قلنا القتل معدوم حقيقة والحق بالخطاء في حق

الضمان ففي غيره يبقى على اصله باب ما يوجب

القود او لا هو يجب بقتل ما حقق دمه ابدا

عمدا ٣ اي ما حفظ دمه ابدا وهو المسلم والذمي

وابدا احترازا عن المستامن فان حقن دمه موقت

الى رجوعه م فيقتل الحر بالحر وبالعبد ٣ هذا عندنا

وعند الشافعي رحمه الله لا يقتل الحر بالعبد لقوله

تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ولنا ان النفس بالنفس

لقوله وقوله الحر بالحر لا يدل على النفي فيما عداه على

اصلنا على انه ان دل يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله

تعالى العبد بالعبد م والمسلم بالذمي ٣ وهذا عندنا

خلافا للشافعي رحمه الله م لانها استامن من هو

نبذ ٣ اي يقتل المستامن بمثله وهو المستامن م

وفي